الأمريكتان

13 – المسألة المتعلقة بهايتي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلستين واتخذ قرارا واحدا في ما يتعلق بالبند المعنون "المسألة المتعلقة بهايتي". واتخذت إحدى الجلستين شكل إحاطة فيما عُقدت الجلسة الأخرى لاتخاذ قرار[373]. وباتخاذ القرار 2547 (2020)، مدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمدة سنة واحدة حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021[374]. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس جلستين مفتوحتين عن طريق التداول بالفيديو في إطار هذا البند[375]. ويرد في الجدولين 1 و 2 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والقرارات، وجلسات التداول بالفيديو. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته ذات صلة بالبند[376]. وفي عام 2020، قُدمت إلى المجلس إحاطات ثلاث مرات من الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، كما قدمت إليه إحاطة مرة واحدة من المديرة التنفيذية لمؤسسة "جو كلير" ورئيس اتحاد نقابات المحامين في هايتي. وركزت المناقشات في المجلس خلال هذه الفترة على ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والمأزق السياسي في هايتي بين الحكومة والمعارضة، عقب تأجيل الانتخابات التشريعية إلى أجل غير مسمى في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

وذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطتها المقدمة خلال الجلسة المعقودة في 20 شباط/فبراير[377]، أن المأزق السياسي أدى إلى شلِّ عمل المؤسسات الهايتية، والإضرار باقتصاد البلد، وتغذية استمرار انعدام الأمن. وأنها تعمل إلى جانب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية والسفير البابوي في هايتي على تهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل تفاوضي للأزمة يكفل حصول الفئات الأكثر ضعفا على الخدمات الأساسية التي تمس الحاجة إليها من الدولة، ويمهد الطريق لإجراء الانتخابات في أوانها. وأن الجهات الفاعلة السياسية لم تستقر بعدُ على صيغة من شأنها أن تؤدي إلى تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء وتشكيل حكومة جديدة، أو الاتفاق بشأن المدة المتبقية من ولاية الرئيس جوفينيل موييز. ومع دخول هايتي عامها الثاني بحكومة مؤقتة، من المتوقع أن يغرق اقتصادها في حالة ركود أعمق، ويقدر أن 4,6 ملايين من مواطنيها بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وأشارت الممثلة الخاصة إلى تقرير الأمين العام[378]، فلاحظت أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي وَضَعا إطارا استراتيجيا متكاملا يحدد استراتيجية مركزة تهدف إلى مساعدة المؤسسات الهايتية على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد[379]. وسيقاس النجاح الجماعي للأمم المتحدة بالتقدم المحرز في تحقيق المعايير المرجعية الستة وهي: تيسير التوصل إلى توافق سياسي في الآراء، والتصدي لعنف العصابات، وتعزيز قطاعات الشرطة والعدالة والسجون، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة في معالجة البطالة والمظالم الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع وجود الدولة في المجتمعات المحلية من خلال توفير الخدمات الأساسية وبذل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود.

وفي الجلسة المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو في 19 حزيران/يونيه[380]، أبلغت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي أعضاء المجلس بأن انتشار جائحة كوفيد-19 يتسارع في هايتي وأن مواطنيها، الذين يعيش أغلبيتهم بالفعل في ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة، بدأوا يشعرون بآثارها. ونتيجة للأزمات المتعددة والمترابطة التي أثرت على البلد في السنوات الأخيرة، انكمش اقتصاد هايتي بنسبة 1,2 في المائة في عام 2019، ومن المتوقع أن ينكمش كذلك بنسبة 4 في المائة في عام 2020. وفي غياب الموارد الكافية لدعم خروج

(373) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(374) القرار 2547 (2020)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(375) للاطلاع على معلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(376) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 7.

(377) انظر S/PV.8729.

(378) انظر S/2020/123.

(379) انظر S/PV.8729.

(380) انظر S/2020/568.

هايتي من الركود الغارقة فيه، فإن المكاسب الأمنية والإنمائية التي تحققت بشق الأنفس على مدى العقد ونصف العقد الماضيين قد تضيع، ويمكن أن تتحول مشكلة محلية في المقام الأول إلى قضية إقليمية.

وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية والسياسية، أشارت الممثلة الخاصة إلى زيادة ملحوظة في وتيرة الاشتباكات وشدتها بين العصابات المسلحة المتنافسة في محاولتها التأثير على نتائج الانتخابات في الأحياء الأكثر اكتظاظا بالسكان في بورت أو برنس. وبالرغم من الدعوة التي وجهها أطراف من المعارضة لأبناء هايتي إلى التكاتف لمواجهة الجائحة، وهي مبادرة أتاحت لرئيس الوزراء المعين حديثًا، جوزيف جوث، بالحكم، هناك عدد متزايد من شخصيات المعارضة يعترضون على مدة ولاية السيد موييز في منصبه رئيسًا داعين إلى قيام إدارة انتقالية بتولي السلطة. وقالت إن إصلاح الدستور مطلوب لتهيئة الظروف للاستقرار المؤسسي والحكم الرشيد وسيادة القانون. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، من خلال استخدام المساعي الحميدة، تشجيع الجهات الفاعلة من مختلف الأطياف السياسية على المشاركة البناءة فيما بينها. وقد أسدى المكتب أيضا المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية في التسوية الناجحة لمنازعات العمل التي طال أمدها في صفوفها، وساعد الجهات الفاعلة القضائية على وضع نظام افتراضي للنظر في الدعاوى خلال الجائحة.

وأشارت الممثلة الخاصة، في إحاطتها المقدمة في 5 تشرين الأول/أكتوبر [381]، إلى اغتيال رئيس نقابة المحامين في بورت أو برنس في 28 آب/أغسطس 2020 وزيادة انتشار الاضطرابات، أحيانا في شكل احتجاجات عنيفة. ولا تزال العصابات تتحدى سلطة الدولة، في حين أن مجموعة هامشية من ضباط الشرطة الساخطين تسببت في أعمال فوضى في بورت أو برنس في عدة مناسبات. وعلى الرغم من أن الشرطة الوطنية الهايتية أثبتت باستمرار كفاءتها العملياتية، فإنها تحتاج إلى ما لا يقل عن 000 10 من ضباط الشرطة المدربين تدريبا جيدا والمجهزين تجهيزا جيدا للوفاء بالمعايير المقبولة دوليا في مجال الشرطة. وبالمثل، من الضروري مواصلة الدعم والعزيمة السياسية الراسخة واتخاذ إجراءات حاسمة لكفالة قدرة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يجري العمل على تفعيلها، على أداء مهامها. وفي الوقت الذي يستعد فيه البلد لبدء دورة انتخابية جديدة، من الأهمية بمكان معالجة الجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية، من قبيل إطار الانتخابات وجدولها الزمني، من أجل الحد من احتمال الطعن في نتائج الانتخابات ووقوع مزيد من أعمال العنف. وحثّت الدول الأعضاء على زيادة دعمها لعملية من شأنها أن تسهم، إذا ما أديرت على النحو السليم، في كفالة تجديد القيادة المنتخبة في هايتي، وتؤدي إلى زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية وتنعش العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة في هايتي.

وأدلت المديرة التنفيذية لمؤسسة "جي كلير"، وهي منظمة هايتية لحقوق الإنسان توفر التدريب والرصد في مجال حقوق الإنسان، وتجري تحقيقات تتعلق بالمؤسسات العامة، ببيان في 20 شباط/فبراير [382]، ذكرت فيه أن هايتي تواجه انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان. واستشهدت بأمثلة عن انتهاكات للحق في الحياة، والسلامة البدنية، والكرامة، والعديد من أعمال القتل، والاختطاف لطلب فدية، وقطع الرؤوس، والاغتصاب، وتحويل الإمدادات، والاختطاف، والحجز القسري، التي تقوم بها العصابات المسلحة. وأعربت المديرة التنفيذية عن رأي مفاده أن هذه الجرائم تُرتكب بدعم من الحكومة، ضمنيًا على الأقل، بينما يتمتع الجناة بالإفلات من العقاب رسميًا. ولفتت الانتباه إلى مكافحة الفساد، فشددت على ضرورة تطبيق القانون المتعلق بإعلان الثروة وإجراء محاكمات عادلة ومنصفة بشأن إدارة أموال تحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط. ودعت المديرة التنفيذية المجلس إلى تقديم الدعم من أجل كفالة نجاح المرحلة الانتقالية في هايتي والعودة إلى النظام الديمقراطي؛ وإضعاف القوة النارية للعصابات المسلحة؛ وتنظيم محاكمات تتعلق بأموال تحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، ومجزرتي لاسالين وكارفور – فوي وقضايا الاغتصاب؛ ووضع حد للفساد؛ والتدقيق في أعمال الشرطة بغية تعزيز مصداقيتها وكفالة قدرتها على أداء مهمتها في توفير الحماية والخدمة.

وفي 19 حزيران/يونيه [383]، أشار رئيس اتحاد نقابات المحامين في هايتي إلى زيادة هائلة في انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي، التي تشكل حادثة لاسالين التي وقعت في 2018 أحد الأمثلة الكثيرة عنها. فوفقا لما ذكره رئيس الاتحاد، تمثلت المشكلة أساسا في الإفلات من العقاب، فيما أثيرت أيضا في قرارات كثيرة مسألة تورط السلطات، بما في ذلك تقارير بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وترتبط أوجه القصور هذه ارتباطا وثيقا بخلل النظام القضائي، بينما أدى انحراف العملية

(381) انظر S/2020/979.

(382) انظر S/PV.8729.

(383) انظر S/2020/568.

الانتخابية إلى التدخل والعنف واستغلال السلطة. وفي ما يتصل بدور الأمم المتحدة في هايتي، أثار مسألة التعويض لضحايا مأساة الكوليرا والمساءلة عن الانتهاكات الجنسية التي يرتكبها أفراد من حفظة السلام. وفي ما يتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أشار إلى أن احترام حقوق الإنسان ودعم دولة ضعيفة ولايتان متضاربتان، وحذر من أن المكتب، إذ يربط مصيره بالدولة، يخاطر بفقدان الموضوعية، حتى لو كان ذلك في تفسير المؤشرات فحسب. ودعا رئيس الاتحاد إلى إعادة النظر في استراتيجية مواصلة الدعم الدولي لدى غياب الإرادة الوطنية وشدد على ضرورة الاستماع إلى الجهات الفاعلة من المجتمع المدني ودعمها.

وأعرب أعضاء المجلس، في مناقشاتهم خلال الجلسة الحضورية والجلسات المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو، عن قلقهم إزاء استمرار المأزق السياسي في هايتي، وزيادة مستويات انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عنف العصابات، وكذلك تدهور الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية خلال جائحة كوفيد-19. ودعا أعضاء المجلس جميع الجهات السياسية صاحبة المصلحة إلى الدخول في حوار شامل ومفتوح لتحديد جدول زمني للانتخابات التشريعية، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة وإصلاح دستوري. وشدد أحد أعضاء المجلس على مسؤولية السلطات الهايتية عن كفالة الأمن لمواطنيها وسيادة القانون وعن معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار[384]. وأشارت البيانات إلى أهمية المساءلة الكاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حادثة لاسالين في عام 2018 وحادثة بيل إير في عام 2019[385]، وعن الفساد[386]. ورحب بعض المتكلمين بالتقدم المحرز في التأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية، ولكنهم لاحظوا أن الموارد المستدامة وزيادة القدرات مطلوبة لتمكين الشرطة من العمل بفعالية[387]. واعترف ممثلو فرنسا، وتونس، وألمانيا، والمملكة المتحدة بأن نشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في عام 2019 جرى في سياق الظروف البالغة الصعوبة في هايتي[388]. وأثنى أعضاء المجلس وشددوا على العمل الهام الذي يضطلع به المكتب في تيسير الحوار السياسي ودعم الإصلاحات في مجالي العدالة والحوكمة. وأشار ممثل الجمهورية الدومينيكية إلى معارضته بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في خضم عملية انتخابات هشة، معربًا عن أمله في أن يكون قرار القيام بذلك، دون وجود قوة شرطة مجهزة بشكل كاف، بمثابة درس لتوضيح ما لا ينبغي للمجلس أن يكرره في بلد آخر[389].

وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار 2547 (2020) الذي مدد بموجبه الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمدة عام واحد حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021[390]. وكرر المجلس تأكيد الدور الدستوري الأساسي لبرلمان هايتي والحاجة الملحة إلى إجراء حوار وطني شامل بين الهايتيين من أجل معالجة العوامل المسبِّبة لعدم الاستقرار منذ وقت طويل عن طريق إيجاد إطار مستدام ومقبول عموما يتيح تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في أقرب وقت ممكن من الناحية التقنية[391].

واتُّخذ القرار 2457 (2020) بأغلبية 13 صوتًا وامتناع عضوين عن التصويت، هما الاتحاد الروسي والصين. وأشار ممثل الصين، في البيان الذي أدلى به بعد التصويت[392]، إلى أن المجلس لم يُظهر، باتخاذه مجرد قرار تقني بتمديد ولاية المكتب، الأهمية التي يوليها للحالة القائمة في هايتي. وفضلا عن ذلك، فإن مشروع القرار لم يأخذ في الاعتبار التعديلات البناءة والتوافقية للغاية التي اقترحها وفد بلده في ما يتعلق بحقوق الإنسان، والحد من العنف، وحماية المدنيين، وتطبيق الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وإجراء انتخابات

(384) انظر S/PV.8729 (الولايات المتحدة، والصين، وفييت نام، والنيجر، وبلجيكا)؛ و S/2020/568 (إندونيسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)؛ و S/2020/979 (الصين، وفرنسا، وإندونيسيا، وفييت نام).

(385) انظر S/PV.8729 (الولايات المتحدة، وألمانيا، وإستونيا، وبلجيكا)؛ و S/2020/568 (بلجيكا، وإستونيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)؛ و S/2020/979 (إستونيا، وألمانيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (أيضا باسم النيجر، وجنوب أفريقيا، وتونس) والولايات المتحدة).

(386) انظر S/PV.8729 (الولايات المتحدة، وفرنسا، وتونس، وألمانيا، وإستونيا، وبلجيكا)؛ و S/2020/979 (فرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا).

(387) انظر S/PV.8729 (الولايات المتحدة، وتونس، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وإستونيا، وإندونيسيا، وهايتي)؛ و S/2020/568 (سانت فنسنت وجزر غرينادين (أيضا باسم النيجر، وجنوب أفريقيا، وتونس) والولايات المتحدة)؛ و S/2020/979 (الجمهورية الدومينيكية، وألمانيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (أيضا باسم النيجر، وجنوب أفريقيا وتونس) والولايات المتحدة).

(388) انظر S/PV.8729.

(389) المرجع نفسه.

(390) القرار 2547 (2020)، الفقرة 1.

(391) المرجع نفسه، الفقرة الثالثة من الديباجة.

(392) انظر S/PV.8768.

رئاسية حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. وأضاف ممثل الاتحاد الروسي أن الوثيقة لا تذكر أخطر المشاكل المتعلقة بالعنف ضد المدنيين، والتعدي على حقوق الإنسان، وضرورة احترام دستور البلد عند اتخاذ القرارات المهمة. ولدى التصويت لصالح القرار، أعرب ممثل الجمهورية الدومينيكية عن أسفه لأن أعضاء المجلس لم يجروا نقاشا يتسم بقدر أكبر من الاستفاضة والتداخل والشمول بغية التوصل إلى ولاية للمكتب متعددة الأبعاد أكثر قوة، بما في ذلك على الأقل تعزيز ضمانات حقوق الإنسان والمساءلة. وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن القرار يكفل تزويد المكتب بالولاية اللازمة لمواصلة جهوده المبذولة لدعم المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد الاستقرار، وحماية حقوق الإنسان في هايتي، بالشراكة مع الولايات المتحدة وجيران هايتي والفريق الأساسي والمجتمع الدولي. ورحب ممثل فرنسا بإشارة القرار إلى الحاجة الملحة للشروع في حوار على نطاق البلد بأسره من أجل تيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

الجدول 1

الجلسات: المسألة المتعلقة بهايتي

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8729 20 شباط/فبراير 2020	تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2020/123)		هايتي	الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، والمديرة التنفيذية لمؤسسة "جو كلير"	جميع أعضاء المجلس، وجميع الجهات المدعوة[أ]	
S/PV.8768 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2020	تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2020/944)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2020/1011)			5 من أعضاء المجلس (الصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة)	القرار 2547 (2020) 13-0-2[ب]

(أ) شاركت الممثلة الخاصة والمديرة التنفيذية لمؤسسة "جي كلير" في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بورت أو برنس.

(ب) *المؤيدون*: إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة؛ *والمعارضون*: لا أحد؛ *والممتنعون عن التصويت*: الاتحاد الروسي، والصين.

الجدول 2

جلستا التداول بالفيديو: المسألة المتعلقة بهايتي

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
19 حزيران/يونيه 2020	S/2020/568	رسالة مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
5 تشرين الأول/أكتوبر 2020	S/2020/979	رسالة مؤرخة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن	